http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2057) السنة الثامنة - الثلاثاء (1) آذار 2011

قالوا نعم للعراق الجديد وكلا للمفسدين

العراقيون في جمعة الغضب يؤكدون رفضهم للمحاصصات ويجسدون روح المواطنة

سلطت تظاهرات يوم الجمعة التي اطلق عليها (جمعة الغضب) الضوء على جملة من الحقائق، لم تكن معروفة قبل تاريخ ٢٥ شباط الماضي،فقد كشفت عن مدى ما تتعرض له العملية السياسية الجديدة في العراق من مخاطر من خلال محاولة البعض حرفها عن طابعها الديمقراطي وتغليب مصالحهم الشخصية على مصلحة الوطن. التظاهرات كانت بامتياز عراقية،وادحضت ادعاءات البعض كونها بعثية او إرهابية،ولم تفلح كل المساعي لإفشالها فقد قطع المواطنون ومن مختلف الشرائح المسافات الطويلة ليصلوا الى ساحة التحرير ويتضامنوا مع الشباب التواق للحرية بأنصع صورها والى عراق جديد ينعم الجميع فيه بالخير والامان. كانت تظاهرات عفوية فضحت زيف البعض ممن حمل شعارات الديمقراطية وتخلى عنها في اول الطريق،فكان ان رفضه الشعب الذي اعلن بصوت عراقي واحد لا لكل الامتيازات والرواتب الخيالية،وكفى ظلماً وجوراً،وكلا لكل محاولة الغاء الحريات،في التظاهرات أكد الشعب وحدته على عكس ما روج له البعض من ان المتظاهرين لايجمعهم جامع،فنسى أن العراق هو مظلة عشاق هذا الوطن ومحبيه.. وهو الرابط الاساس لكل شباب ٢٥ شباط. التظاهرات كانت صوت كل الشعب العراقي، لتنبّه السياسيين على اخطائهم وتجاهلهم ابسط مطالب الشعب المتمثلة بخدمات مشروعة وحصة تموينية مناسبة وبرنامج يؤدي الى معالجات جذرية لمشاكل لايصعب حلها اذا ما توفرت الارادة والنية الصادقة.

سـهـا الـشـيـخـلـي
عدسة / أدهم يوسف

البيان الصادر عن التظاهرة خلّف ردود أفعال عند الساسة ومنظمات المجتمع المدني

إجراءات حظر التجوال حجّمت التظاهرة لكنها عجزت عن منعها

البيان فضح ادعاءات المنافقين والمنتفعين ونادى بارساء دعائم الديمقراطية

التظاهرات حق كفله الدستور،وكان ينبغي على السياسيين أن يكونوا بمستوى هم المواطن ومعاناته

مطلوب تعديل ميزانية مجالس المحافظات على حسب عدد السكان والحاجة للمشاريع

كانت الشعارات واضحة لالبس فيها،فهي تصحيح لأخطاء جسيمة ولم تكن انقلاباً على العملية السياسية،وكان يفترض بالأجهزة التنفيذية وخصوصاً الأجهزة الأمنية التعامل معها على وفق هذا الاعتبار غير ان الذي جرى عكس ذلك حيث كان القمع ومحاولات المنع هو الاسلوب الذي اعتمدته هذه المؤسسات كجواب سقيم وفاشل على مطالب الشعب الرافضة للفساد والمفسدين.

ورغم كل محاولات تحجيم هذه التظاهرات من خلال ما اعلن عشية انطلاقها من منع سير المركبات والدراجات والذي تطور الى منع الاشخاص،دون ان يعلن عن ذلك،فقد انطلقت التظاهرات العفوية لتقول لا لكل من سكت عن الفساد وتستر عليه ولكل من سعى الى تشويه صورة العراق الجديد.

وقد اوضح البيان الصادر عن الشباب الذي قاد التظاهرة، الكثير من معاناة الشعب التي جسدها بعدة نقاط فضح فيها ادعاءات المنافقين والمنتفعين وحملة الشعارات وفضح زيف الشعارات البراقة لاحزاب انما جاءت من اجل المنافع فقط. البيان اكد أيضاً أهمية تغيير جذري في العملية السياسية لتعبر وتجسد حقيقة العراق بمختلف مكوناته التي وحّدها طول الصبر، كما طالب بضرورة تنقية العمل في مجالس المحافظات التي تشهد ارباكا وفوضى في عملها،وإرساء دعائم الديمقراطية بعد ان جرى الالتفاف عليها ومحاولة وئدها، وهو صرخة وصوت كل عراقي من اجل بناء عراق جديد بعيدا عن المحاصصة والطائفية التي اغرقت البلاد بالدم. في هذا الموضوع المدى تحدثت مع عدد من السياسيين والبرلمانيين و ناشطين في منظمات المجتمع المدني ليلقوا الضوء على اهم ماجاء في ذلك البيان الذي عده بعض الساسة خارطة طريق للسياسة القادمة،توضح ملامح المرحلة الجديدة التي ينبغي الاسراع بتنفيذها بعد صبر كل تلك السنوات.

إصلاح النظام السياسي

فقد اكدالقاضي وائل عبد اللطيف عضو الائتلاف الوطني ضرورة اصلاح النظام السياسي والبرلماني، وتعديل القوانين التي تصب في صالح النظام على حساب معاناة المواطن وتبديد ثروات بلاده، وخاصة تلك القوانين التي تؤكد مشروعية السرقة بجميع صنوفها والوانها وطبيعتها، واولها الغاء رواتب وتقاعد البرلمانيين وجعلها منحة مقدمة من الدولة لهم، والغاء الامتيازات كافة بعد انتهاء الدورة البرلمانية مع تعديل النظام الداخلي للبرلمان وتعليق عضوية من يتخلف عن الاجتماع لثلاث مرات.

وقال عبد اللطيف: اعتقد ان اصلاح النظام يأتي بالأسبقية الأولى وخاصة ما يتعلق بالسلطة التشريعية، كما ان هناك رواتب وامتيازات قد تم تخصيصها للنواب مع العلم انهم لم يقدموا اي شيء، مختتماً حديثه بالتاكيد على ضرورة ان يتخذ البرلمان اجراءات جادة وخاصة تلك التي تتعلق بدوام الاعضاء، وخلاف ذلك انهاء علاقتهم بالبرلمان، مهما كانت صفتهم وموقعهم.

الوزير السياسي الكفوء

في ما اكدت وزيرة البيئة سابقا والبرلمانية حاليا وعضوة التحالف الوطني الكردستاني نرمين عثمان بشأن محاربة الفاسدين وإعادة الأموال التي سرقت و محاسبة المقصرين وفق القانون قائلة يجب ان لا يختلط الحابل بالنابل، وان يكون القضاء واضحا وصريحا ونزيها في ذلك، وان يشعر المواطن بان القانون يطبق على الجميع دون تفريق،كما ينبغي محاسبة البرلمانيين من الذين اهملوا واجباتهم واعمالهم. واضفت ان من المهم ان تكون الحكومة حكومة تكنوقراط وان لاتكون مبنية على محاصصة لم نحصد منها غير المزيد من التأخير وعرقلة مشوار الانطلاق بالعملية السياسية الى الامام. ودعت الى أن يكون الحزب الفائز هو الذي يشكّل الحكومة، مشيرة الى اهمية وجود معارضة تراقب وتنتقد بموضوعية. واوضحت عثمان ان على الحكومة ان تقدم وزراء اكفاء وذوي خبرة في مجال عملهم الى جانب كونهم سياسيين، فالسياسة لوحدها غير كافية لادارة الوزارة، اية وزارة، وشددت على ضرورة ان يكون الوزير كفوءا في مجال عمله. وترى عثمان وجوب تمثل التكنوقراط في وكيل الوزارة والمدراء العاميون، أما الوزير فيمكن أن يكون سياسيا لكن مع امتلاك الكفاءة اللازمة لكي تسير وزارته بالشكل الصحيح.

ميزانية مجالس المحافظات

وبشأن ميزانية مجالس المحافظات بينت النائبة عن القائمة العراقية الدكتورة ازهار الشيخلي اهمية توظيفها لتنفيذ مشاريع تخدم المواطنين مع عدم اغفال تجميل المدينة وزرعها، وقالت ان من المؤسف حقا ان نرى الفساد الاداري والمالي مستشر في مفاصل الدولة وخاصة الحكومات المحلية،في حين ان المواطن بحاجة ماسة الى تبليط الشوارع، وتصليح المجاري، وتوفير ماء صالح للشرب، والحد من ازمة الكهرباء، فكل هذه الامورضرورية وعلى مجالس المحافظات تقديمها للمواطن دون تلكؤ أو منة. أما عن الميزانية العامة فاوضحت الدكتورة الشيخلي ان اغلب التخصيصات العالية تذهب الى وزارت امنية والى وزارة الدفاع في حين تكون حصة الوزارات الخدمية منخفضة، وغالبا ما يجري تخفيض النفقات الخدمية على حساب النفقات الاستثمارية، و هناك جلسة لمجلس الوزراء لتخفيض تخصيصات الوزراء ذلك لان الميزانية العامة اخذت بنظر الاعتبار ان تكون هناك صرفيات منطقية بعيدة عن التبذير والاسراف. وبشأن حصر اعمار او بناء المشاريع في جميع الوزارت بوزارة الاعمار والاسكان لغرض القضاء على البطالة وحفاظا على المال العام والحد من التبذير والسرقات الخفية، اكدت الشيخلي ان نصوص الدستور اعطت للحكومة الاتحادية صلاحيات ولكن هل تستطيع الوزارات لوحدها ان تحل ازمة السكن او الحد من البطالة؟ وهل تستطيع مجالس المحافظات ان تضطلع بهذه المهة؟ الموضوع برمته يحتاج الى تخطيط ودراسة ومتابعة جدية من قبل الجميع.

ميزانية المحافظات

وأكد النائب الدكتور سعيد خشناو من التحالف الوطني الكردستاني ان ميزانية المحافظات يجب ان تخضع الى الرقابة الشديدة، خاصة بعد ارتفاع اسعار النفط في الاونة الاخيرة، على ان تحدد تلك الميزانية وفق الحاجة الفعلية للمحافظة، وحسب عدد سكانها ايضا، كما يجب ان تكون ميزانية المحافظات بعيدة عن المحاصصة ولا تخضع الى كتلة الوزير المختص. واضاف وهنا اتحدث كنائب، فاقول يجب ان تخضع ميزانية المحافظات الى عدد الاقضية والنواحي ومساحة كل محافظة ويجب ان يؤخذ كل ذلك بنظر الاعتبار لكي نقترب من مفهوم العدالة، وان تخضع هذه الشروط لرقابة مجلس النواب،مشدداً على أهمية القضاء على الفساد الاداري والمالي الذي استشرى بغياب الرقابة الفعلية وتحجيم دور الهيئة العامة للنزاهة.

وعن مطالبة المواطن بالخدمات اشار النائب خشناو ان من حقه المطالبة بالخدمات حاله حال المواطنين في دول العالم، بعد ان انعدمت اغلبها ان لم تكن كلها، وانا مع تلك المطالب التي تضمنها البيان وهي مشروعة، وعلى الحكومة ان تاخذ تلك المطالب بنظر الاعتبار، ولكن على المواطن ايضا ان ينظر الى عامل الزمن لاكمال تلك المشاريع التي طالب بها، فمثلا لا يمكن ان تحل ازمة الكهرباء او ازمة السكن بظرف ستة اشهر او حتى سنة، ولكني اقول لو تم انجاز ٣٠٪ من ازمة الكهرباء فالامر جيد بالتاكيد، ولو تم انجاز ٦٠٪ من ازمات اخرى منها البطالة او السكن فالامر في غاية الجودة، الذي ينقصنا هو انعدام الثقة بين المواطن وبين الحكومة وهذه امور موروثة منذ عقود من الزمن،كما ان عدم وجود خطط علمية واضحة في السنوات الماضية فاقم من حجم المشاكل.

تعديل ميزانية المحافظات

وعن تعديل الميزانية العامة على ضوء عدد سكان المحافظات و على و فق الوثائق لدراسة حاجة كل محافظة للمشاريع وبالتدريج المناطقي التي ينبغي ان تقوم بدراستها جميع فروع الوزارات مع بيان الكشف النهائي للعرض السنوي للميزانية، وذلك للحد من من السرقات الخفية التي طالب بها المتظاهرون اشار الخبير الاقتصادي علي الفكيكي بوجوب الانتباه الى ان هناك مناطق في العراق هي تحت مستوى خط الفقر و يجب ان تخضع الى نظام (مناطق التنمية)، وقد تبنتها دراسات وبحوث مكتب الممثل المقيم للامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية (F A O) ومنظمة اليونيدو والمقدمة الى وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء، مع العلم ان هذه المنظمات عندما قامت بوضع هذه الدراسات والمسوحات ما كانت تريد وضعهاعلى الرف او لتتفرج عليها وانما لتحولها الى عمل وإجراءات بناء من خلال برامج تطويرية منها اعفاء كل انواع النشاط الاقتصادي والمالي والعقاري والزراعي من كافة الضرائب واعطاء فرصة لا تقل عن عشر سنوات تجريبية لتبدأ من الآن، ذلك لاننا بحاجة الى قرارات ثورية انقلابية تقلب الوضع الاقتصادي في هذه المناطق الى ما هو افضل، وقد حدد الجهاز المركزي للاحصاء خارطة الفقر حيث شملت محافظة الديوانية التي تعتبر افقر مناطق العر اق، وتليها محافظة المثنى، مع التاكيد ان الفقر موزع في كل مناطق العراق، ولكن بدرجات، وتلك الدراسات موجودة في وزارة التخطيط والجهاز المركزي للاحصاء، لذا ينبغي وضع نظام للحد من الفقر في تلك المناطق، وقد عرفت تلك الدراسات والتقارير من هي تلك المناطق الاشد فقرا، كما بينت معايير الفقر، لذا يجب وضع نظام لتطوير المناطق الفقيرة، على ان يشمل النظام النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية الى جانب الطرق وجميع الخدمات البلدية الاخرى، مع اعطاء سلّم رواتب ومحفزات تختلف عن سائر المناطق الاخرى في العراق، وعلى النظام ان ياخذ بيد الصناعات الصغيرة والحرفية والكبيرة ايضا، وتشجيع ودعم اللامركزية في تلك المناطق لاتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية، ويجب ان يكون للبنوك والمصارف دور ايجابي في هذه المناطق الفقيرة.

واوضح الفكيكي ان على الحكومة تحرير الاقتصاد من القيود والغاء النظام الجديد الخاص باجازات الاستيراد، لان هذا يجرنا الى سياسات حقبة الستينيات من القرن الماضي في حين يقوم العالم المتطورالان كله بتحرير التجارة والغاء نظام الاجازات الخاصة بالاستيراد، ذلك ان كل البلدان الاوربية ليس فيها اجازات استيراد، مثل جارتنا تركيا وبلدان أوروبا كلها، ولا في كندا ولا في الهند وسنغافورة، ومع ذلك هناك عدد محدود من الدول لا تزيد على عدد اصابع اليد تعتمد على اجازات الاستيراد لبعض السلع الخطيرة مثل الاسلحة والمتفجرات، واختتم الفكيكي حديثه قائلا وبحزن: مع الأسف إننا نرجع إلى الوراء.

قانون ينظم عمل الأحزاب

من جانبها أكدت هناء أدور رئيسة جمعية الامل العراقية ان جميع منظمات المجتمع المدني مع اقرار قانون للاحزاب السياسية ينظم عملها بشكل قانوني للحد من الاحزاب المشبوهة والوصولية، والغاء جميع الوزارات الفائضة التي تم استحداثها لاجل المحاصصة، وكذلك توحيد جميع الوزارت الحقوقية تحت مظلة واحدة،وللحد من تخصيص الميزانية العامة لها والحد من السرقات لصالح الاحزاب، وترشيد الحكومة وتقليص عدد الوزارات وجعلها بشكل معقول وبعيد عن الترهل، على حساب الميزانية وهدر المال العام،ونحن مع ابقاء منصب واحد لنائب رئيس الجمهورية والغاء المناصب الاخرى وكذلك لرئيس الوزراء ورئيس البرلمان للحد من السرقة الخفية الذي يخصص ميزانية لهذا المنصب ارضاءا للمحاصصة.

استيراد أجهزة الكشف الوهمية

وعن استيراد أجهزة الكشف الحساسة للسيارات المفخخة والاسلحة ومحاسبة من استورد اجهزة الكشف الوهمية وتقديمه الى العدالة على ان يتحمل جميع الدماء التي سالت على ارض الوطن اشار اللواء قاسم عطا الناطق الرسمي باسم عمليات بغداد، نحن مع هذا المطلب وهو مطلب مشروع بجميع القياسات ومنذ مدة الستة اشهر يجري التحقيق في هيئة النزاهة حول الموضوع ذاته، وننتظر الان النتيجة، اضافة الى ان كل المطالب الواردة في البيان والصادرة عن المتظاهرين نحن نحترمها وتم رفعها الى دولة رئيس الوزراء للنظر في امكانية الاسراع في تلبية تلك المطالب قدر تعلق الإمر بنا.

اخيراً التظاهرات حق كفله الدستور،وكان ينبغي على السياسيين أن يكونوا بمستوى هم المواطن ومعاناته،وان يتفاعلوا مع المواطن الذي سئم الوعود آبان كل حملة انتخابية.. تظاهرات الجمعة اوضحت ان هنالك مسافات بين الشعب ونخبه السياسية سواء من كان منهم في البرلمان أم الحكومة،كما أنها أكدت قصر نظر البعض في تعامله مع الشعب.. المتظاهرون في يوم الجمعة قالوا نعم للعراق الجديد ونعم للعملية السياسية وكلا للمفسدين فهل من يسمع؟

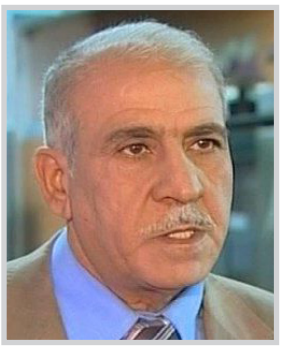

وائل عبد اللطيف: ضرورة إصلاح النظام السياسي والبرلماني وإلغاء رواتب وتقاعد البرلمانيين وجعلها منحة من الدولة

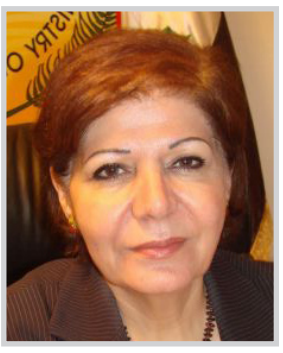

نرمين عثمان: يجب محاسبة المقصرين وفق القانون على ان لا يختلط الحابل بالنابل

هناء ادور: إبقاء منصب واحد لرئيس الجمهورية وإلغاء المناصب الأخرى